نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري

The system of electronic litigation in Algerian law

صورية غربي [1]*

[1] كلية الحقوق جامعة بوشعيب بلحاج عين تموشنت، (الجزائر)

Soreya Gherbi [1*],

Faculty of law and political science, University of Ain Temouchent, (Algeria) [1]

تاريخ الاستلام: 2022/09/11 تاريخ القبول للنشر: 2023/02/24 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

إنّ ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي يعيشها العالم أدت إلى وجود طرق جديدة للتعامل والاتصال، بحيث كان لها أثر كبير على مختلف المجالات في الجزائر، من بينها مجال القضاء والذي عرف تغييرا من خلال عصرنة النظام القضائي الجزائري وتبني ما يسمى بالتقاضي الالكتروني.وقد أقر المشرع الجزائري بالتقاضي الالكتروني منذ سنة 2015 بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد، إلا أنه لم يتم العمل بهذه التقنية على نطاق واسع، إلا خلال سنة 2020 كوسيلة حتمية فرضها وباء كورونا لاستمرار النشاط القضائي، حيث تم تفعيل هذه الأخيرة بموجب الأمر رقم 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية. ورغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل لأجل التطبيق الأمثل لنظام التقاضي الإلكتروني، إلا أن تنزيله على أرض الواقع وتعميمه على مستوى جميع الجهات القضائية أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، بسبب ضعف التنظيم التشريعي الذي ينظم الإطار الإجرائي لها ومختلف النظم المرتبطة بالتقاضي الإلكتروني، وكذا ضعف الآليات الفنية والتقنية التي تسيره.

الكلمات المفتاحية: المحاكمة؛ الانترت؛ القضاء؛ إجراءات؛ التقاضي الالكتروني؛ التحقيق.

Abstract :

The world's ICT revolution has led to new ways of dealing and communicating. It has had a significant impact on various areas in Algeria, including the field of justice, which has been known to change through the modernization of Algeria's judicial system and the adoption of so-called electronic litigation. The Algerian legislature has approved electronic litigation since 2015 under Act No. 15-03 on the modernization of justice, entitled "Telemedicine". However, this technique has not been widely applied until 2020 as an inevitable means imposed by the corona virus pandemic for the continuation of judicial activity. The latter was activated by Order No. 20-04 amending the Code of Criminal Procedure. Despite the Ministry of Justice's efforts to optimize the application of the

* صورية غربي: gherbi-soreya@hotmail.fr

electronic litigation system, its download and dissemination to all judicial bodies is more complicated than expected, owing to the weak legislative regulation governing its procedural framework and various systems associated with electronic litigation, as well as the weak substantive and technical mechanisms administering it.

Keywords: Trial ; The Internet ; The Judiciary ;Procedures ; Electronic Litigation; Investigation.

* صورية غربي: gherbi-soreya@hotmail.fr

مقدّمة:

نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل أصبح العالم حاليا يشهد ثورة معلوماتية كبيرة ، بحيث أثرت تأثيراً بالغاً في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى العلمية، مما فرض واقعا وهو رقمنة وثائق الحالة المدنية، والتعليم الإلكتروني، وحتى التجارة الإلكترونية، وامتد تأثيرها حتى على السلطة القضائية.

وفي إطار عصرنة قطاع العدالة وفقا للمعايير الدولية، سعت وزارة العدل الجزائرية لتطوير مختلف الإجراءات والتطبيقات لتحسين الخدمة العمومية، وقد أخذت العصرنة عدة مظاهر، من بينها التقاضي الإلكتروني الذي يعد أهم مظهر من مظاهر تجسيد عصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

وقد أقر المشرع الجزائري بالتقاضي الالكتروني منذ سنة 2015 بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد، إلا أنه لم يتم العمل بهذه التقنية على نطاق واسع، إلا خلال سنة 2020 كوسيلة حتمية فرضها وباء كورونا لاستمرار النشاط القضائي، حيث تم تفعيل هذه الأخيرة بموجب الأمر 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية. فما مدى إلمام المشرع الجزائري بمتطلبات وخصوصية أحكام تنظيم التقاضي الالكتروني ؟

وعليه سنقسم بحثنا إلى مبحثين، في المبحث الأول سنبرز مفهوم التقاضي الالكتروني وإجراءاته ، أما المبحث الثاني سنبين مدى تفعيل نظام التقاضي الالكتروني.

المبحث الأول

مفهوم التقاضي الالكتروني وإجراءاته

يعتبر التقاضي الالكتروني من بين أهم الإجراءات الجديدة التي فرضتها الوضعية الوبائية التي شهدها العالم بأسره بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، إذ فرضت هذه الوضعية الوبائية ضرورة اللجوء إلى مباشرة المحاكمات عن بعد الأمر الذي من شأنه أن يساهم بشكل إيجابي في توحيد وتبسيط إجراءات التقاضي، ناهيك عن ضمان جودة العمل ومواكبة التطور الحاصل في مجال التقنيات الحديثة.

ويرتبط مفهوم التقاضي عن بعد ارتباطا وثيقا بمفهوم المحكمة الالكترونية، حيث ظهر هذا المصطلح مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي التي شملت مختلف مجالات الحياة، وفرضت على مختلف دول العالم الاتجاه نحو إدارة القضايا والدعوى الكترونيا وذلك عن طريق استخدام شبكة الانترنت.

وبالنظر لأهمية التقاضي الالكتروني واتجاه عدد من دول العالم إلى تبنيه لاسيما الدول المتقدمة منها فإننا سنحاول خلال مقالنا هذا بيان مفهوم التقاضي الالكتروني (المطلب الأول)، وإجراءاته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

إنّ تطبيق العمل بالتقاضي الإلكتروني له أهمية كبيرة جدا، وخاصة في ظل العصر الراهن لاختصار الوقت والجهد وإيصال الحق إلى صاحبه بأبسط وأسرع الطرق، خصوصا ونحن نعيش في ظل عالم يشهد ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات.

ولتسليط الضوء على مفهوم التقاضي الالكتروني، سوف نتطرق بداية لتعريفه(فرع أول)، ثم لخصائصه التي تجعله يختلف عن التقاضي التقليدي (فرع ثان)، وفي الأخير سنتكلم حول الإطار التشريعي للتقاضي الالكتروني (فرع ثالث).

الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني: يعتبر نظام التقاضي الالكتروني من الانجازات الناتجة عن الثورة المعلوماتية وظهور ما يسمى بالعالم الافتراضي، حيث تعددت التعريفات التي منحت للتقاضي الالكتروني، فالجانب الفقهي عرفه على انه : "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والرسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين"[1].

كما يعرفه البعض بأنه: الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات والتقاضي من الشكل التقليدي العادي إلى الشكل الالكتروني عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة الانترنت[2]. ويعرفه آخرون بأنه : عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات[3].

كما عرفه بعض الفقه بأنه: "الحصول على صور الحماية القضائية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية المساعدة للعنصر البشري، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي في ظل حماية

[1] – حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021، ص138.

[2] – حجازي محمد ، التقاضي الالكتروني الواقع والأحلام، مقال منشور على الموقع التالي: https://ae.linkedin.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/02/18.

[3] – رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، 2019، ص 404.

تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في القانون مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الإلكترونية[1] .

من خلال استقرائنا لهذه التعاريف نجد أن جانب من الفقه كان قاصرا في تعريفه لنظام التقاضي الالكتروني، في حين نجد البعض الآخر جاء واضحا وشاملا يغطي مختلف إجراءات التقاضي وعليه يمكن تعريفه على أنه : "نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافة عن طريق الوسائل الالكترونية المختلفة من أجهزة مرتبطة بشبكة الانترنت بداية من تسجيل الدعوى إلى غاية صدور الحكم بشأنها"[2].

ووفقا لهذه التعريفات فان المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة الكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكتروني من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض، بحيث يكون هذا الموقع متاح 24 ساعة يوميا وطيلة أيام الأسبوع، حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، ويتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة، ليقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها، ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية يعلمه من خلالها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها[3] .

الفرع الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني: لقد فرض التقدم العلمي والتكنولوجي الانتقال إلى واقع جديد يتفق مع المعطيات التي فرضتها مستلزمات التقدم وقوانينه وآليات التعامل معه، حيث واكب التقاضي الإلكتروني هذا التطور واعتمد على شبكة الانترنت مقارنة مع الطريقة التقليدية التي اعتمدت على العمل اليدوي أكثر منه الكتروني، ويمكن أن نحدد أهم خصائص التقاضي الإلكتروني كالتالي:

أولا: إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية: إن جوهر الاختلاف ما بين التقاضي الالكتروني والتقليدي هو عدم استعمال الوثائق حيث أن المراسلات تتم الكترونيا[4]، وهو ما يؤدي إلى التخفيض من عملية تداول وتخزين الملفات الورقية للدعاوى في المحاكم مما يترتب عليه كذلك رفع الكفاءة وتخفيض التكاليف[5]،

---

[1]– الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2016، ص283.

[2] – حايطي فاطمة، هروال نبيلة، المرجع السابق، ص138.

[3] – الكرعاوي نصيف جاسم محمد، المرجع السابق، ص284.

[4] – ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 2، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2019، ص214.

[5] – سنان سليمان سنان الطياري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص15.

كذلك قلة فقد الملفات وارتفاع مستوى أمن سجلات المحكمة، ذلك أن الوثائق الالكترونية أسهل في اكتشاف أي تغيير فيها إلى جانب سهولة الاطلاع عليها[1].

ثانيا: إرسال المستندات والعرائض والوثائق إلكترونيا عبر شبكة الاتصال: وهو ما يصطلح عليه باسم التسليم المعنوي أو التنزيل عن بعد، وهو يعني نقل أو استقبال وتنزيل أحد البرامج أو البيانات عبر الانترنت إلى الكمبيوتر الخاص بالعميل بحيث يمكن نقل الوثائق على الخط من غير اللجوء إلى العالم الخارجي وهو عكس التحميل عن بعد والذي يشكل عملية إرسال ملف أو برنامج إلى جهاز كمبيوتر آخر[2]. لهذا فإن الأجهزة الالكترونية كالفاكس أو التيلكس لها دورا قانونيا في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، بحيث يكون معاونا للقضاء في التجميع والتخزين والحفظ أو في الإعلانات والإخطارات أو في تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم[3] .

ثالثا: استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي: من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني هو استخدام الوسيط الإلكتروني والذي يقوم بتنفيذ إجراءات التقاضي الإلكتروني عبر شبكة الانترنت أو الإكسترانيت، ويعتبر الحاسوب المتصل بهذه الشبكة هو الوسيط بين طرفي التقاضي، حيث يمكن أن يكون معاونا قضائيا والذي يقوم بتجميع وتخزين وحفظ الملفات الإلكترونية والقيام بالإعلانات والإخطار أو في الخبرة والاستماع لأقوال الشهود، أو استجواب الخصوم أو سماع أقوالهم أو في تبادل المذكرات بين الخصوم أو ممثليهم [4].

رابعا: سرعة تنفيذ إجراءات التقاضي: تساهم عملية التقاضي عبر شبكة الانترنت بشكل فعال في إتمام إجراءات التقاضي بين الطرفين على وجه السرعة، إذ تتم عملية إرسال واستلام المستندات والمذكرات، دون الحاجة لانتقال إطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة وفي ذلك توفير للوقت والجهد و المال[5].

خامسا: إثبات إجراءات التقاضي إلكترونيا: يعتبر الإثبات الالكتروني من أهم وسائل القضاء الالكتروني، إذ لا يقتصر استخدام الوسائل الالكترونية على إرسال واستقبال المستندات والاطلاع عليها وسداد الرسوم القضائية، وإنما تستخدم هذه الوسائل في إثبات الإجراءات أمام القضاء الالكتروني، ونتيجة تطور الوسائل التكنولوجية ظهرت أدلة إثبات جديدة حيث أصبح يعتد بالكتابة الالكترونية والتوقيع والتصديق الالكترونيين في مجال الفضاء

---

[1] – هادي عبدالي الكعبي نسايف، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية القانون، جامعة بابل ، العراق، 2016، ص284.

[2] – عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني، آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص218.

[3] – هادي عبدالي الكعبي نسايف، المرجع السابق، ص285.

[4] – سنان سليمان سنان الطياري، المرجع السابق، ص27.

[5] – ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص ص 124 – 125.

الالكتروني، إذ يتم إثبات المستند الالكتروني الذي يعد المرجع القانوني لإطراف الدعوى والذي يتضمن ما اتفقوا عليه من التزامات عن طريق التوقيع الالكتروني[1].

سادسا: استخدام الوسائل الإلكترونية لدفع رسوم ومصاريف الدعوى: حلت وسائل الدفع الإلكترونية محل النقود العادية، ذلك أنه بتطور التكنولوجيا ظهرت تلك الوسائل كأسلوب مبتكر لسداد المدفوعات في هذه المعاملات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق تقدم ملموس في سداد قيمة المعاملات الإلكترونية عبر نظم الدفع الجديدة، والتي تعد عنصرا حيويا في رفع الدعوى أو قيدها إلكترونيا بما لها من علاقة في سداد رسوم ومصاريف رفع الدعوى أو الغرامات أو المطالبات[2].

سابعا: تنفيذ عملية التقاضي الإلكتروني من خلال خلق محاكم إلكترونية: التقاضي الإلكتروني هو المرحلة اللاحقة بعد إنشاء محكمة إلكترونية، فلا يمكن رفع الدعوى إلكترونيا دون أن يكون للمحكمة موقعا على شبكة الاتصالات[3].

الفرع الثالث: الإطار التشريعي للتقاضي الالكتروني: لقد تبنى المشرع الجزائري نظام التقاضي الالكتروني من خلال القانون رقم 15- 03[4] المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، والذي يحتوي على 19 مادة موزعه على 5 فصول يتضمن الفصل الأول الأحكام العامة والهدف من وضع القانون، بحيث ينص الفصل الثاني منه على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الإلكترونية، وعلى التصديق الالكتروني للوثائق والمحررات. أما الفصل الثالث فنظم عملية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريقة الالكترونية، وبالنسبة للفصل الرابع نظم شروط وإجراءات استعمال المحادثات المرئية عن بعد ويختص الفصل الأخير بالأحكام الجزائية المسلطة على المخالفين لهذا القانون، فالمادة 09 منه نصت بصراحة أن الجزائر اعتمدت فعليا على التقاضي الالكتروني من خلال التبليغ الالكتروني وإرسال المحررات القضائية الالكترونية.

هذا وبالإضافة لقانون عصرنه العدالة تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 15-02[5] والذي نص على جواز سماع الشهود والخبراء عن طريق الوسائل التقنية والمحادثات المرئية عن بعد، بالإضافة لتعديل قانون الإجراءات الجزائية بالأمر رقم 20- 04، حيث نصّ المشرع على إمكانية استجواب وسماع

---

[1] – حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، المرجع السابق، ص139.

[2] – رباب محمود عامر، المرجع السابق، ص405.

[3] – عصماني ليلى، المرجع السابق، ص218.

[4] – القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 فبراير 2015،ج ر.ج ج العدد 6، الصادر في 10 فبراير 2015.

[5] – الأمر رقم 15-02 المؤرخ 23 جويلية 2015 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ،ج ر.ج ج العدد 4 الصادر بتاريخ 23 جويلية 2015.

الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، أين ربط المشرع استعمال هذه التقنية بشروط سريّة الإرسال وأمانته، وضرورة تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها، وتدوينها كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف وأمين الضبط[1].

كما أتاح المشرع الجزائري إمكانية الاستماع لشهادة الشهود والأطراف المدنية وحتى الخبراء بواسطة المحادثة المرئية عن بعد، من طرف جهة الحكم، بمقر المحكمة الأقرب من مكان الشخص المطلوب تلقي تصريحاته وبحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط[2]. بل يمكن استعمال هذه التقنية للاستماع للمتهم المحبوس في المؤسسة العقابية بموافقته طبعا وموافقة النيابة العامة على ذلك[3] .

وقد سعى المشرع إلى تحقيق نظام التقاضي الالكتروني من خلال إصدار أمر 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية الصادر سنة 2020، وذلك لأسباب دعت إليها مقتضيات حسن سير العدالة والحفاظ على الأمن والصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية، وبالخصوص ما يمرّ به العالم من أزمة صحيّة جرّاء تفشي فيروس كورونا المستجد، وما ترتب عنه من تعطيل سير مختلف مرافق ومؤسسات الدولة ومنها قطاع العدالة.

والمشرّع الجزائري بموجب نص المواد 441 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية أضاف العديد من الأحكام التي تنظم إجراءات سير المحاكمة المرئية عن بعد بشكل أكثر تفصيلا مما كان عليه في ظل قانون عصرنة العدالة، خاصة فيما يتعلق باستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة، وضرورة موافقة المتهم والنيابة العامة على هذا الإجراء. المشرّع بموجب نص المادة 441 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية منح لجهة الحكم سلطة اللجوء إلى استخدام هذه التقنية من تلقاء نفسها، ولها السلطة التقديرية في البت في اعتراض الخصوم أو النيابة العامة عن اللجوء لهذا الإجراء بالقبول أو الرفض بقرار غير قابل للطعن، ولها أن تتمسّك باستمرار المحاكمة وفقا لهذا الإجراء إذا رأت ضرورة لذلك[4].

---

[1] – المادة 14 من القانون 15-03.

[2] – المادة 16 من القانون رقم 15-03.

[3] – المادة 15 من القانون رقم 15-03.

[4] – بن عزوز أحمد، نظام المحاكمة الالكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب،عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2021، ص ص 63-64.

المطلب الثاني: إجراءات التقاضي الالكتروني

إنّ نظام التقاضي عن بعد يضع طريقة جديدة لتقديم بيانات ووثائق ومرفقات الدعوى وتحديد مواعيد الجلسات مسبقا لكل دعوى، وعند حضور أطراف الدعوى يتم سماع أقوال الأطراف عن بعد، دون الحضور الجسدي.

ولهذا سنتكلم بداية عن رفع الدعوى القضائية وإرسال الوثائق والإجراءات القضائية (فرع أول)، مرورا بمتابعة الملف القضائي إلى إجراء المحاكمة (فرع ثان)، وكل ذلك بالطريق الإلكتروني.

الفرع الأول: رفع الدعوى وإرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني: يعتبر أول إجراء للتقاضي الالكتروني هو رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة ودفع الرسوم القضائية، حيث أن تسجيل الدعوى القضائية الالكترونية يكون في سجل الكتروني مخصص لقيد صحف الدعاوى من خلال موقع على شبكة الانترنت يحمل عنوان معين، يستطيع من خلاله الخصوم والمحامين الدخول إلى النظام لتسجيل الدعاوى القضائية وتسليم الوثائق والمستندات ودفع الرسوم القضائية. بحيث يقوم المدعي بإعداد عريضة الدعاوى القضائية على قرصين مدمجين يملكان السعة ذاتها، وكذلك المدعى عليه يقوم بإعداد لائحته، ويقوم بإدخالها في الموقع[1].

وبعد إعداد العريضة يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الإلكتروني مع أمين الضبط، ويقوم المحامي باستصدار وكالة بالخصومة بعد إدخال بياناته اللازمة المطلوبة، ويطلب منه إدخال رقمه السري الذي يتحصل عليه من نقابة المحامين، ويقوم بتوقيعها الكترونيا من خلال تفعيل قانون التوقيع الإلكتروني[2]. هذا ويقوم المحامي بإرفاق عريضة الدعوى الموقعة الكترونيا ببريده الالكتروني ورقم هاتفه لمراسلته الكترونية، ويقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية المستخدم الموقع ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمة لاختيار المحكمة المختصة مدنية أو جزائية، وبعد التحقق من البيانات وكافة الوثائق يتم تسديد رسوم الدعوى بأحد وسائل الدفع الالكتروني، وبإتمام تسجيل العريضة الدعوى ودفع الرسوم القضائية يتم إجراء التبليغات القضائية[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتم رفع الدعوى القضائية الكترونيا في الجزائر بل يتم ورقيا أمام أمانة ضبط المحكمة المختصة، في حين عرفت هذه الخطوة انتشارا في عدد من محاكم بعض الدول، كالمحاكم الفيدرالية

[1] منديل أسعد فاضل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد 21، جامعة القاديسية ، 2014، ص8.

[2] – ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص9.

[3] – منديل أسعد فاضل، المرجع السابق، ص.09

الأمريكية ومحاكم دول الاتحاد الأوروبي كإنجلترا وكندا، وكذا في بعض محاكم الدول العربية كالسعودية والإمارات والمغرب والكويت والعراق[1].

أما بالنسبة لإرسال الوثائق والإجراءات الالكترونية نصت المادة 09 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحررات بالطرق الإلكترونية إلى جانب الطرق التقليدية المنصوص عنها ضمن قانوني الإجراءات المدنية والإدارية والجزائية، وخصص الفصل الثالث من هذا القانون لتنظيم إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني[2].

فالتبليغ الالكتروني يعتمد على وسائل الكترونية كالبريد الالكتروني مثلا، فإذا كان المدعي يعلم بعنوان البريد الالكتروني للمدعى عليه فيدرجه ضمن عريضة دعواه ويقوم أمين الضبط عبر موقع المحكمة الالكتروني إعلان المدعى عليه، فتصل إليه كبريد الكتروني حكومي مضاف إليها رقم الدعوى وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة، بالإضافة إلى الرقم السري الذي يمكن من خلاله الإطلاع على دعواه عن بعد، أما إذا كان المدعي يجهل بيانات المدعى عليه اللازمة بتبليغه يقوم أمين الضبط من خلال الربط الشبكي مع قاعدة البيانات للحصول عليها[3].

هذا ويشترط في الوسائل التقنية المستعملة في هذه المراسلات طبقا للمادة 10 من قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة مايلي:

- إمكانية التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.
- سلامة الوثائق المرسلة.
- أمن وسرية التراسل.
- حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة.

وبتوفر هذه الشروط وإعداد الوثيقة المرسلة بالطريق الالكتروني وفق الإجراءات اللازمة، تكون هذه الأخيرة متمتعة بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية، حسب ما تقضي به الفقرة 02 من المادة 10 من القانون 15-03.

ويترتب على إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني إشعار بالاستلام وارد من المرسل إليه يبين تاريخ وساعة الاستلام، ويكون هذا الإشعار بمثابة تأشيرة وختم وتوقيع أو أي إشارة تفيد الاستلام. طبقا للمادة 11 من

---

[1]- بوعبد الله نوال، التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة، مجلة البصائر للداراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2021، ص96.

[2] – العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2020، ص507.

[3] – منديل أسعد فاضل، المرجع السابق، ص11.

نفس القانون وبعد استلام أمانة الضبط لعريضة الدعوى ومرفقاتها وتحديد تاريخ الجلسة، ترسل هذه الأخيرة الملف إلى حاسوب المحكمة المختصة.

الفرع الثاني: متابعة الملف الكترونيا و إجراء المحاكمة عن بعد: يتم متابعة ملف المتقاضي بموجب نظام آلي استحدث بغرض تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف عبء التنقل، يتم بموجب هذا النظام بمجرد تسجيل الدعوى القضائية الحصول على رقم سري يتمكن من خلاله صاحب القضية الدخول إلى الموقع الإلكتروني الخاص به ليرى مآل قضيته، إذا كانت في المداولة والنظر أو تم تأجيلها، أو حفظ الملف وغيرها، وفي أي مستوى كانت في المحكمة أو المجلس القضائي، أو على مستوى المحكمة العليا، بالإضافة إلى:

- إمكانية الاطلاع على منطوق الحكم عبر الانترنت سواء على مستوى المحاكم أو المجالس القضائية.
- الاطلاع على الشباك الالكتروني للمحكمة العليا ومجلس الدولة انطلاقا من المجالس القضائية.
- التبادل الالكتروني لإبلاغ الملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق.
- توفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية لتمكين المواطنين من تقديم طلباتهم والوثائق المرفقة بها عبر الانترنت.
- اعتماد الأنظمة الآلية الحديثة لتسيير الموارد البشرية والأرشيف القضائي[1].

أما بالنسبة للمحاكمة عن بعد فقد تم اعتماد هذا النظام في الجزائر بموجب القانون رقم 15-03، بعد ربط المحاكم والمجالس والمؤسسات العقابية عبر كامل التراب الوطني بشبكة الألياف البصرية، حيث يسمح هذا النظام بالتحادث المرئي عن بعد في مجال التحقيقات القضائية كسماع الأطراف والتحقيق معهم عن بعد، وأثناء سير المحاكمات كسماع الشهود والخبراء المتواجدون في أماكن بعيدة، كما يمكن سماع المتهمين في مادة الجنح والمحبوسين في المؤسسات العقابية لتخفيف إجراءات تنقلهم[2]. وتجدر الإشارة إلى أن نظام المحاكمة عن بعد يطبق في المواد الجزائية فقط، بينما هو غير مجسد في المواد المدنية، وهو ما تسعى إليه وزارة العدل من خلال:

- العمل على تفعيل الشبكة القطاعية لوزارة العدل، والتي تتضمن قاعدة معلوماتية، غرضها ربط الاتصال بين مختلف الهيئات القضائية.
- إنشاء شبكة اتصال داخلية بين المجالس القضائية والمحكمة العليا، ومجلس الدولة تمكن المحامين من تسجيل الطعن في المقررات القضائية أمام مصلحة الطعون على مستوى الشبكة بالمجلس القضائي، وتتبع مآل الطعن دون الحاجة للانتقال إلى مقر المحكمة العليا، وهذا الإجراء لم يتم تفعيله

[1] – زيدان محمد، التقاضي الالكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 2، كلية الحقوق،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1، الجزائر، 2021، ص267.

[2] – العيداني محمد، زروق يوسف، المرجع السابق، ص512.

بصفة كلية، فلا زال لحد اليوم يقتصر الإجراء الالكتروني على تسجيل الطعن في حين تتم باقي الإجراءات بالطريقة التقليدية[1].

هذا ويتم اللجوء إلى تقنية المحاكمة المرئية عن بعد طبقا للمادة بتوفر الشروط التالية:

- إذا استدعى ذلك حسن سير العدالة أو بعد المسافة، وهو ما قضت به المادة 14 من قانون 15-03 بنصها: "إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد".
- موافقة النيابة العامة والمتهم المحبوس في حالة الموافقة عن بعد.
- أن تسجل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها، وترفق بملف الإجراءات.
- ضمان سرية الإرسال وأمانته.
- أن تكون التصريحات كاملة حرفية على محضر يوقعه القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط[2].

المبحث الثاني

مدى تفعيل نظام التقاضي الالكتروني

إنّ استخدام تقنية الاتصال كوسيلة حديثة للتحقيق والمحاكمة عن بعد، يعد مرحلة جديدة من مراحل تطور نظام التقاضي في الجزائر من خلال الاستفادة من المعطيات التكنولوجية في تطوير أداء مرفق العدالة.

ورغم اتخاذ الجزائر خطوة ملموسة في تحقيق التقاضي عن بعد والتوجه نحو تطبيق نظام المحكمة الالكترونية إلا أن هناك بعض من الصعوبات والعوائق تعترض التطبيق الأمثل لهذا النظام على أرض الواقع، مما يستدعي الحديث عن مدى تفعيل هذا النظام في مجال التحقيق والمحاكمة (مطلب أول)، ثم بيان عوائق تفعيل نظام المحاكمة الالكترونية(مطلب ثان).

[1] – بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، المرجع السابق، ص.17.

[2] – بوعبد الله نوال، المرجع السابق، ص.96.

المطلب الأول: استعمال نظام التقاضي الالكتروني في مرحلة التحقيق و مرحلة المحاكمة

لقد تم تكريس نظام المحادثة المرئية عن بعد في مجال الإجراءات القضائية بموجب قانون 15 -03 المتعلق بعصرنة العدالة، واعتبر المشرع اللجوء إلى هذه التقنية في المجال القضائي أمرا جوازيا يمكن للقاضي أن يعتمد عليها إذا كانت مقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية كما هو الحال خلال جائحة كورونا أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة ، ويمكن اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء التحقيق القضائي (فرع أول)، وخلال المحاكمة (فرع ثاني).

الفرع الأول: استعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلة التحقيق القضائي: تعتبر مرحلة التحقيق مرحلة تحضيرية تسبق المحاكمة، مهمتها البحث عن الأدلة المتعلقة بموضوع الدعوى قبل إحالتها إلى المحكمة، ومن خلال النتائج المتوصل إليها أثناء التحقيق الابتدائي من أدلة تثبت ارتكاب الجرم وتنسبه للمتهم، يمكن للمحكمة أن تنظر في الدعوى بحيث تكون قد اتضحت عناصرها، وظهرت أهم المعطيات المتصلة بها تمهيدا للفصل فيها[1] . وتمُنح للمتهم في مرحلة التحقيق ضمانات تحمي حقوقه وحريته من أي تعسف أو انتهاك جرّاء اتخاذ إجراءات التحقيق، خاصة مع استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد، وأهم هذه الضمانات هي حق الدفاع، والحق في سريّة إجراءات التحقيق.

كما تعتبر المحادثة المرئية عن بعد آلية القانونية للتقاضي الالكتروني في المواد الجزائية، ويمكن اللجوء إليها من خلال استجواب وسماع الأطراف، وأثناء المحاكمة بسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد مما يسمح بعدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود وخاصة لأولئك الذين يقطنون في ولايات بعيدة عن تلك التي سيمثلون أمام مجلس قضائها. ويمكن في مادة الجنح تلقي تصريحات المتهم المحبوس وتفادي نقله من مدينة ، ويتم التعرف على جميع البيانات الشخصية للمتهم عبر قارئ البصمات مباشرة ودون نقله شخصيا إلى المحكمة[2] .

وعليه فإن استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق، مكن قاضي التحقيق من استجواب المتهم عن طريق هذه التقنية بمقر المحكمة الأقرب لمكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته وبحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، على أن يلتزم قاضي التحقيق أثناء استجواب المتهم بالحرص على استدعاء محاميه بواسطة كتاب موصى عليه يرسل إليه قبل الاستجواب بيومين على الأقل، أو استدعائه شفاهة ويثبت ذلك في المحضر، كما يحق لمحامي المتهم الحضور رفقة موكله بمكان سماعه و/أو أمام جهة التحقيق المختصة[3].

---

[1] – محمد شاكر سلطان، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية والتحقيق الابتدائي، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص علم الاجرام والعقاب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة ، 2013، ص108.

[2] – بن عزوز أحمد، المرجع السابق، ص69.

[3] – بن عزوز أحمد، نفس المرجع، ص69.

ولتكريس مبدأ سريّة إجراءات التحقيق في ظل اعتماد نظام المحادثة المرئية عن بعد، حرص المشرّع على وجوب ضمان الوسائل المستعملة في هذه التقنية لسرّية الإرسال وأمانته، وضرورة تسجيل التصريحات على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها[1].

الفرع الثاني: استعمال المحادثة المرئية عن بعد خلال المحاكمة: إنّ اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة الجزائية لا يسمح بحضور الجمهور في قاعة الجلسات، الأمر الذي يتماشى مع الوضعية الصحية في البلاد مع تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، وضرورة تفعيل البروتوكول الصحي المفروض من طرف منظمة الصحة العالمية القائم على التباعد الجسدي بين الأفراد.

كما يكفل القانون الجزائري حقوق وحريات الشخص الموقوف في اختيار المحاكمة عن بعد أو المحاكمة العادية، خاصة و نحن نعلم بأن مرحلة المحاكمة هي المرحلة الحاسمة في الدعوى العمومية، والتي يتحدد من خلالها مصير المتهم بين البراءة والإدانة[2]، حيث يمكن لجهة الحكم أن تلجأ لاستعمال المحادثة المرئية عن بعد من تلقاء نفسها أو بناءا على طلب من النيابة العامة أو أحد الخصوم أو دفاعهم طبق للمادة 441 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية.

ثم إن استعمال تقنية المحاكمة عن بعد متى تم تنفيذها بالشروط والوسائل الممكنة تضمن حماية حقوق الخصوم ولاسيما الطرف المتهم، إذ يعتبر حاضرا في الجلسة الكترونيا، بعد استطلاع رأي النيابة العامة وتحيط باقي الخصوم باستعمال هذه التقنية في المحاكمة. واعتبر المشرع أن للقاضي الاستمرار في استعمال تقنية المحاكمة عن بعد حتى مع رفض استعمالها من قبل النيابة العامة أو أحد الخصوم متى رأى القاضي عدم جدية الاعتراض في استعمال التقنية و هذا ما نصت عليه المادة 441 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية[3].

وفي هذا الإطار تم تنظيم عدة محاكمات وطنية عن بعد وكانت الأولى بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة، أما أول محاكمة دولية فقد تمت بتاريخ 2016/07/11 بمجلس قضاء المسيلة أين تم الاستماع للشاهد بمجلس قضاء "نانتير" الفرنسية. وقد بدأت الطلبات من طرف المحامين للاستفادة من تقنية المحاكمة عن بعد وتخص هذه الطلبات في معظمها سجناء تم محاكمتهم وتبين فيما بعد أنهم متهمين في قضايا أخرى أو موقوفين في مؤسسات عقابية يتطلب الأمر استدعائهم كشهود، وحسب المختصين سترفع هذه التقنية الضغط

[1] – المادة 441 مكرر من ق.إ.ج.

[2] – خليل الله فليغة، يزيد بوجليط، المحاكمة عن بعد، سرعة الإجراءات أم إهدار للضمانات ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، أفريل 2021، ص897.

[3] – بن عزوز أحمد، المرجع السابق، ص70.

على القاضي وتقلّص عدد الملفات التي تطرح أمامه يوميا وبالتالي تفادي التأخير والتأجيل خاصة مع إلغاء الحبس[1].

ورغم اتخاذ الجزائر خطوة ملموسة في تحقيق التقاضي عن بعد والتوجه نحو تطبيق نظام المحكمة الالكترونية إلا أن هناك بعض من الصعوبات والعوائق تعترض التطبيق الأمثل لهذا النظام على أرض الواقع، فضلا عن الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها مساسا بضمانات المحاكمة العادلة، ما يستدعي الحديث عن الصعوبات التي تواجهها الجزائر و هذا ما سنراه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: عوائق تفعيل نظام التقاضي الالكتروني

إنّ الأخذ بنظام التقاضي الإلكتروني على أرض الواقع جعله يواجه صعوبات وتحديات كثيرة رغم المحاولات التي قامت بها وزارة العدل لأجل التطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني، إلا أن تنزيله على أرض الواقع وتعميمه على مستوى الوطن أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، سواء من الناحية القانونية وهو عمل رجال الفقه والقانون (الفرع الأول)، أو من الناحية التقنية وهو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العوائق القانونية: إنّ من أهم العوائق التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة نجد منها:

بداية الصعوبات التشريعية التي تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي عن بعد، وآلية تطبيق إجراءاته، والأحكام التي يصدرها [2]، هذا القصور المتعلق بالتنظيم القانوني الخاص به، يجعلنا نطرح إشكالات تتعلق أساسا بمدى إمكانية التأكد من صفة المتقاضين ومدى صحة المستندات الالكترونية، وكذا مسألة تكييف النصوص القانونية منها مع آليات التقاضي الالكتروني[3].

كذلك عدم وجود الخبرة البشرية، وهي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الالكتروني الذين يعملون على الأجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها، فضلا عن ذلك يجب على المعنيين من قضاة وموظفي المحكمة والمحامين الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب ونظم الاتصال وبرامج المواقع

[1] – بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017، المجلة العلمية، المجلد 6، العدد 11، جامعة الجزائر3، جانفي 2018، ص225.

[2] – هادي حسين الكعبي، نصيف جاسم محمد الكرعاوي، المرجع السابق، ص306.

[3] – بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة المسيلة،الجزائر، 2021، ص21.

الالكترونية، وتجهيز مكاتبهم بأحدث الأجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونيا ومتابعة سيرها والنظر فيها[1].

تثار أيضا مشكلة اقتناع القاضي بالأدلة الالكترونية المقدمة له ومدى اعتباره للرسالة الآلية المرسلة إليه دليلا كافيا للحكم في القضية، فالمشكلة التي يثيرها الدليل الالكتروني ليست في إمكانية قبوله كوسيلة إثبات أم لا بل في ضمان مصداقيته وتعبيره عن الحقيقة القضائية، إذ كيف يمكن للقاضي الاحتكام إلى وجدان الحاسب الآلي وما يقوم به من تحليل للبيانات المخزنة لإعطاء الحكم.

أما فيما يتعلق بالإثبات والتوقيع الإلكتروني فنظام الإثبات يرتبط بالتقاضي و المحاكمة عموما ارتباطا وثيقا، فلا مجال للمطالبة القضائية بحق غير قابل للإثبات، ونظرا لهذه الأهمية عمل المشرع الجزائري على تطوير هذا الإثبات، ومواكبته للنهضة الإلكترونية، وقد تحقق ذلك بصدور القانون 15-04[2] المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، والذي يساوي بموجبه المشرع الجزائري بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية، غير أن هذا القانون يؤخذ عليه بعض النقائص أهمها أن المشرع الجزائري لم يحدد مجال تطبيقه، فلم يبين المعاملات التي يقبل فيها التوقيع ويسري عليها القانون، والمعاملات المستثناة منه، وهذا خلافا للمشرعين البحريني والأردني والسعودي الذين استثنوا مسائل الأحوال الشخصية والمعاملات التي يشترط القانون تحريرها في شكل رسمي، كما أن تطبيق هذا القانون يعرف هو الآخر تأخرا كبيرا بسبب عدم تنصيب الأجهزة الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، إضافة لعدم كفاية النصوص الخاصة بردع الجرائم المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني. فتذبذب استخدام التوقيع الإلكتروني، يؤثر بشكل غير مباشر على التقاضي الإلكتروني، ذلك أن التوقيع الإلكتروني من شأنه أن يؤدي دورا هاما في الإثبات القضائي.

فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني سعت الجزائر لمواكبة التطور التكنولوجي في مجال النقد، من خلال إقرار نظام الدفع الإلكتروني بداية من تعديل القانون التجاري سنة 2005 بموجب القانون 05-02[3] في المادة 414 منه، إلى غاية قانون المالية لسنة 2020 في المادة 111 منه[4]، إلا أنها تعتبر غير كافية في ظل غياب نظام قانوني يوحد أحكامها، إضافة إلى قصور ثقافة ومكنات الدفع الإلكتروني، فضلا عن عوائق أخرى من ضعف تدفق الانترنت وانعدام الشبكة في بعض المناطق، ناهيك عن عدم ثقة المواطن بأجهزة الاتصالات وشبكة

---

[1] – قصي مجبل شنون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 18، العدد 35، كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، العراق، 2019، ص319.

[2] – القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر العدد 6 الصادر سنة 2015.

[3] – القانون رقم 05-02، المؤرخ في 06 فيفري 2005، معدل ومتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري،ج ر العدد 11 الصادر سنة 2015.

[4]– القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019،يتضمن قانون المالية لسنة 2020،ج ر العدد 18 الصادر سنة 2019.

الانترنت وتفضيله التعامل بالسيولة، ما يشكل فجوة بين ما هو مخطط له وما هو مجسد على أرض الواقع، وجعل نظام الدفع الإلكتروني يتقدم ببطء كبير، حيث كان مقررا تعميمه بشكل كلي نهاية شهر ديسمبر 2020، صدر قانون المالية لسنة 2021[1] لينص على تأجيل تعميمه لغاية ديسمبر 2021 بموجب المادة 146 منه[2].

الفرع الثاني: العوائق المادية والتقنية: يعتبر العائق التقني أهم واكبر تحدي يواجه تطبيق التقاضي الالكتروني، ويؤدي لعرقلته ما يحمل بالتبعية أثارا عكسية على الخدمة العمومية، فبدل أن يصبح التقاضي الالكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة المرئية.

أول صعوبة تتعلق بضعف البنية التحتية لقطاع الاتصالات الإلكترونية فالجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في خدمات الانترنت وانقطاعها، ما يحمل تأثيرا مباشرا على التقاضي الإلكتروني ويؤدي لعرقلته، ما يخلف آثار عكسية على الخدمة العمومية، فبدل أن يصبح التقاضي الإلكتروني آلية لتقديم خدمة نوعية وسريعة، يصبح عائقا يعرقل العمل القضائي خاصة لما يستحيل إجراء المحاكمة مثلا وإرجاء الفصل فيها إلى حين ترتيب المحاكمة عن بعد في وقت آخر[3]. كما أن التواصل بين المحامين والمحبوسين في المؤسسات العقابية مازال يعاني من مشاكل بسبب ضعف الشبكة وعادة ما يتم تأجيل الملفات فقط بسبب هذا الإشكال، هذا فضلا عن ضعف انتشار الانترنت في المناطق النائية، مما يكون سببا رئيسيا في عدم إمكانية رفع الدعوى إلكترونيا، مما يستدعي بالضرورة تطوير شبكة الانترنت في الجزائر، الذي يقع على عاتق وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات.

إضافة إلى صعوبة متعلقة بضعف الإمكانيات وبانتشار الأمية الإلكترونية، وهو أمر يعرقل الإدماج في مجتمع المعلوماتية، وتحد من الاستخدام الأمثل لآليات التقاضي الإلكتروني مما يصعب التخلي عن نمط الإدارة التقليدية. نشير أيضاً إلى وجود صعوبات تتعلق بانتشار الفيروسات على الأجهزة الإلكترونية، والتي تؤدي إلى تدمير محتويات برامج الحاسوب، وظهور أعمال القرصنة على أجهزة الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الإلكترونية بشبكة الانترنت من قبل المخربين، مما يستدعي ضرورة إيجاد حماية تقنية لهذا النظام تضمن وتكفل مواجهة الخروقات التي يمكن أن تطال آلية عمل التقاضي الإلكتروني[4].

[1] – القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021،ج ر العدد 83 الصادر سنة 2020.

[2] – بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، المرجع السابق، ص.21.

[3] – بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، المرجع نفسه، ص.23.

[4] – ماجد أحمد صالح العدوان، التقاضي الإداري الالكتروني في النظام القانوني الأردني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون،، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة، ع.4، 2020،ص.92.

خاتمة:

صفوة القول نرى أن المشرع الجزائري أقر بالتقاضي الالكتروني في إطار تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية من خلال رقمنة جميع القطاعات، وذلك منذ سنة 2015 وأعطى له الأساس القانوني المتمثل في القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، وبانتشار وباء كورونا برزت أهمية وحتمية تفعيل هذه التقنية الإلكترونية، وهو ما جسده تعديل قانون العقوبات بموجب الأمر 20-04، بحيث أصبحت تقنية التقاضي الالكتروني قفزة نوعية في مجال تطوير وعصرنة العمل القضائي. خاصة وأن التقاضي الإلكتروني في مجال القضاء فتح بابا واسعا أمام ولوج عالم المعلوماتية وخفف العبء على المتقاضين، لما يتميز به من سهولة وسرعة في الإجراءات، غير أن تطبيقه الفعلي في الجزائر يبقى محدودا.

ورغم المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل لأجل التطبيق الأمثل لنظام التقاضي الإلكتروني، إلا أن تنزيله على أرض الواقع وتعميمه على مستوى جميع الجهات القضائية أكثر تعقيدا مما كان متوقعا، بسبب ضعف التنظيم التشريعي الذي ينظم الإطار الإجرائي لها ومختلف النظم المرتبطة بالتقاضي الإلكتروني، وكذا ضعف الآليات الفنية والتقنية التي تسيره.

وبناء على ما تقدم قد قمنا باقتراح مايلي:

- ضرورة الاستفادة من خبرات الدول السبّاقة في اعتماد هذا النظام على مستوى قضائها، عن طريق ربط علاقات تعاون لتبادل الخبرات في مجال القضاء الإلكتروني والتقاضي عن بعد.
- إنشاء قاعات الكترونية نموذجية تساهم في تطوير النظام الالكتروني للعمل القضائي في مختلف المحاكم، مزودة بأجهزة تقنية متطورة تساعد على التدريب و التعامل، من خلال الوسائط الالكترونية في الإجراءات القضائية.
- إجراء إصلاحات تشريعية لتنظيم إجراءات التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية، مع ضرورة تطوير وتفعيل التشريعات المنظمة للمعاملات الإلكترونية.
- العمل على إجراء دورات تكوينية دورية في مجال القضاء الإلكتروني، واستخدام التقنية لصالح العاملين في مرفق القضاء من قضاة ومحامين ومهنيي مرفق القضاء لمواكبة أي تطور حاصل في مجال التقنية العلمية من جهة وتحقيق حماية أكبر للدعاوى الإلكترونية من خطر الاختراق حفاظا على سرية المعلومات والمعاملات القضائية من جهة أخرى.
- تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية بما يمكن من إدراج القضايا المدنية والإدارية ضمن المحاكمة الرقمية على غرار القضايا الجزائية الذي تم بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية.
-

قائمة المراجع والمصادر :

أولا: المذكـــــرات الجامعية:

1. سنان سليمان سنان الطياري، إجراءات المحاكمة الجزائية عن بعد في القانون الإماراتي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
2. محمد شاكر سلطان، ضمانات المتهم أثناء مرحلة التحريات الأولية والتحقيق الابتدائي ، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص علم الإجرام والعقاب ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2013.

ثانيا: المقـــــالات

1. العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر، 2020. ص ص: 507 -512.
2. الكرعاوي نصيف جاسم محمد، الكعبي هادي حسين عبد علي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2016. ص ص: 283-306.
3. بن عزوز أحمد، نظام المحاكمة الالكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2021. ص ص: 63-70.
4. بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021. ص ص: 17-23.
5. بواشري أمينة، سالم بركاهم، الاصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة 2017-1999، المجلة العلمية ، المجلد 6، العدد 11، جامعة الجزائر3، جانفي 2018. ص ص: 225.
6. بوعبد الله نوال، التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة، مجلة البصائر للداراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق ، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، ديسمبر 2021. ص.96.

7. ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 2، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جوان 2019. ص ص: 125-214.

8. حايطي فاطمة، هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2021. ص. 138.

9. خليل الله فليغة، يزيد بوجليط، المحاكمة عن بعد، سرعة الإجراءات أم اهدار للضمانات ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، أفريل 2021. ص ص: 214-215.

10. رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2019. ص ص: 404-405.

11. زيدان محمد، التقاضي الالكتروني آلية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة " جائحة كورونا نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1، الجزائر، 2021. ص . 276.

12. عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني، آلية لانجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، المجلد 11، العدد13، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016. ص. 218.

13. قصي مجبل شنون الساعدي، التقاضي الالكتروني، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية،كلية التربية الأساسية، المجلد 18، العدد 35، جامعة ميسان، العراق، 2019. ص. 319.

14. ماجد أحمد صالح العدوان ، التقاضي الإداري الالكتروني في النظام القانوني الأردني، دراسة مقارنة، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، العدد الأول، جامعة العين، الإمارات العربية المتحدة، 2020. ص . 92.

15. منديل أسعد فاضل، التقاضي عن بعد، دراسة قانونية ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد 21، جامعة القادسية، العراق، 2014. ص ص: 8-11.

16. هادي عبدالي الكعبي نسايف، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية القانون، جامعة بابل ، العراق، 2016. ص ص: 264-265.

ثالثا: النصوص القانونية

1. قانون رقم 05-02، مؤرخ في 06 فيفري 2005، معدل ومتمم للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، ج.ر العدد 11 الصادر سنة 2015.
2. أمر رقم 15-02 مؤرخ 23 جويلية2015 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ،ج ر ج.ر العدد 40 صادر بتاريخ 23 جويلية 2015.
3. قانون رقم 15-03 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يتضمن قانون عصرنة العدالة، ج.ر العدد 6 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2015.
4. قانون رقم 15-04 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج.ر العدد 6 الصادر سنة 2015.
5. قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر العدد 81 الصادر سنة 2019.
6. قانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج.ر العدد 83 الصادر سنة 2020.